

## التمكين الاجتماعي والاقتصادي والزراعي للمرأة الريفية في محافظة البحيرة

د/ تيسير قاسم بازينة

د/ هدى مصطفى هليل

قسم بحوث المجتمع الريفي – معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية

### المستخلص:

استهدفت الدراسة بصفة أساسية التعرف علي مستوى التمكين الاجتماعي والاقتصادي والزراعي للمرأة الريفية في محافظة البحيرة، والتعرف علي معوقات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والزراعي للمرأة الريفية، وكذلك التعرف علي المتطلبات التي تساعد علي تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وزراعياً من وجهة نظر المبحوثات. وقد أجريت الدراسة علي عينة عشوائية بلغ حجمها 304 أسرة تمثل 10% من واقع البيانات الخاصة بعدد الأسر بقريتي كوم القدح والصديق الجديدة التابعتين لمركز أبو المطامير بمحافظة البحيرة واعتبرت زوجات أرباب الأسر هي وحدة الدراسة التي جمعت منها البيانات لتمثل العينة ليكون إجمالي العينة 304 إمراة ريفية وجمعت البيانات الميدانية بواسطة إستمارة إستبيان تم إستفاء بياناتها عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثات وإستخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة للحصول علي النتائج التالية:

- 1- أظهرت النتائج أن إجمالي مستوى التمكين الاجتماعي للمبحوثات مرتفع بنسبة 72.7% بينما إجمالي مستوى التمكين الإقتصادي والزراعي للمبحوثات متوسط بنسبة 68.8%، 58.6% علي الترتيب.
- 2- أن أهم معوق يعيق التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية هو الأمية بنسبة 42.8% وأن أهم مطلب يساعد علي تمكينها إجتماعياً هو تحقيق تكافؤ الفرص في مجال التعليم للمرأة الريفية بنسبة 56.6% .
- 3- أن أهم معوق يعيق التمكين الإقتصادي للمرأة الريفية هو نقص فرص العمل المتاحة أمام المرأة الريفية بنسبة 60.0% وأن أهم مطلب يساعد علي تمكينها إقتصادياً هو تحقيق تكافؤ الفرص في مجال العمل للمرأة الريفية بنسبة 52.6% .
- 4- أن أهم معوق يعيق التمكين الزراعي للمرأة الريفية هو صعوبة تسويق المنتجات الزراعية للريفيات بنسبة 49.3% وأن أهم مطلب يساعد علي تمكينها زراعياً هو فتح منافذ لتسويق المنتجات الزراعية للمرأة الريفية بنسبة 53.3% .

### مقدمة ومشكلة الدراسة:

تعد قضايا المرأة في الآونة الأخيرة واحدة من أهم المسائل التي طرحتها الإنسانية منذ القدم، ولا تزال تطرح حتى الآن، ولكن في صورة حديثة تتناسب مع متطلبات العصر، ومع تغير مفاهيم التنمية والتأكيد المستمر على البعد الاجتماعي، زاد الإهتمام بتنمية المرأة من خلال مناهج منظمة ومخططة، وأصبح وضع المرأة في أى مجتمع مقياساً لمدى تطوره وتقدمه ( نجم ، 2013 ) كما أصبح تقدم المجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والزراعية، ونجاح برامج التنمية مرهون بمشاركة العنصر البشرى وحسن إعداده وتأهيله ، بالإضافة إلى أهمية الشراكة بين الدول والمجتمع المدنى فى صورته العامة لتحقيق التمكين الشامل للمرأة. (صالح ، 2015)

وتواجه المرأة المصرية في الألفية الثالثة العديد من التحديات العالمية المتمثلة في ظاهرة العولمة وثورة المعلومات التي تتطلب درجة عالية من القدرة على إدارة المعرفة للوصول إلى أفضل القرارات التي تعظم الاستفادة من هذه التحديات (الشناوى ، 2006) كما تواجه تحديات إقليمية مثل قضايا التنمية ونشر الديمقراطية. أما على المستوى المحلي فتتمثل العديد من الموروثات الثقافية والقوانين والسياسات العامة بعض التحديات التي فرضت حتمية التمكين للمرأة ودعم مشاركتها في عملية إتخاذ القرار وتنمية قدرتها ووعيتها ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة بما يتيح لها كافة الإمكانيات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها والإسهام الواعي في بناء المجتمع. (كازوز، 2016) فبدون تمكين حقيقي للمرأة يتيح لها الفرصة في تحقيق ذاتها ويدعم مشاركتها ببسر وأمان لا يكتمل أى جهد تنموي. ولا ينجح في تحقيق أهدافه. حيث أن كثيراً من المنظمات الإنمائية سواء الحكومية أو التابعة للأمم المتحدة تبنت مبدأ تمكين المرأة وجعلت من ذلك هدفاً رئيسياً في برامجها. (شملاوي و الحيط ، 2019).

ولأن المجتمع المصرى شهد تحولات في الثقافة المجتمعية السائدة التي تحاول إعادة إنتاج منظومة من القيم السلبية التي تحمل في طياتها نظرة دونية تجاه المرأة، وهو ما يضيف إلى التحديات التي تواجه جهود تمكين المرأة، وتقلص دورها في الحياة وحصره على الزواج والإنجاب تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 لتعزيز وضع المرأة في إطار ونهج شامل يأخذ في إعتباره المراحل المختلفة خلال دورة حياة المرأة، والتي تضع على عاتقها أعباء إقتصادية وإجتماعية متغيرة، وتحتاج إلى مساندة مجتمعية تمكنها من المساهمة في تنمية المجتمع دون الإخلال بمسؤولياتها الأسرية. (الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 ، 2017). وجاء الهدف الخامس منها ليركز على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والقضاء على أشكال التمييز والعنف إلى جانب المشاركة الفعالة وتكافؤ الفرص للمرأة في كافة المجالات دون إقصاء (تقرير دور الوزارات والجامعات 2030 ، 2018).

وترتكز رؤية إستراتيجية تمكين المرأة 2030 على أنه بحلول عام 2030 تصبح المرأة فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في مجتمع يضمن لها كافة حقوقها الدستورية، ويحقق لها حماية كاملة دون أى تمييز ويعمل علي زيادة الفرص الاقتصادية، والإجتماعية التي تمكنها من الارتقاء بقدراتها وتحقيق ذاتها، ويتطلب تحقيق رؤية وأهداف إستراتيجية محور التمكين الإقتصادى معالجة العوامل المؤثرة على التمكين الإقتصادى بشكل جذرى وتنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، كما تهدف الإستراتيجية في محور التمكين الاجتماعى إلى تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الإختيار ومنع الممارسات التي تكرر التمييز ضدها أو التي تضر بها سواء في المجال العام أو داخل الأسرة (استراتيجية تمكين المرأة 2030 ، 2019) . وتتضمن الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 تدخلات منها وضع برامج تدريب للمرأة العاملة في القطاع الزراعى بهدف تحسين إنتاجيتها، وتعزيز عمل المرأة في القطاع الزراعى من خلال التوسع في مشروعات تسهل تشغيل النساء في مواقع مختلفة بما في ذلك التصنيع الزراعى وإتاحة مصادر لتمويل المرأة العاملة في القطاع الزراعى بكل أنشطته لتوسيع دورها فيه. (الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 ، 2017).

ولأن المرأة الريفية هي الأكثر تأثراً وتأثراً بتحقيق الأمن الغذائي في ظل أكثر المشكلات تعقيداً وهو الفقر ، لذلك جاء الإنتباه إلي أهمية الإستثمار في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي والذي لا يمكن تحقيقه في غياب المساواة بين الجنسين ، فنقص الاستثمار في النساء يعوق جهود الحد من الفقر، ويضعف التنمية الاقتصادية والإجتماعية والزراعية ، ولهذا يتعين أن يكون من أولويات البرامج والسياسات التي تهدف للنهوض بالتنمية الزراعية تمكين المرأة الريفية زراعياً كآلية من آليات مواجهة الفقر، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لدمج المرأة في عملية التنمية الشاملة إلا أن التأثير السلبي لبعض التقاليد والسياسات يدعم نظرة عدم إمكانية تمكين المرأة إجتماعياً وإقتصادياً وزراعياً والذي أدى إلى فجوات بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالحقوق والخدمات .(عبدالوهاب ، 2014 ) .

وتشير الإحصاءات الرسمية بأن هناك فجوات كبيرة بين الرجال والنساء وأن المرأة تعاني من عدم تكافؤ الفرص في العديد من المجالات . حيث رصد تقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمية الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي 2020 تأخر وضع مصر في التغلب على الفجوات الموجودة بين الجنسين فقد إحتلت مصر المركز 134 من 153 دولة، كما أنها تشغل المركز السادس عربياً ، ويرجع تأخر مصر في الترتيب وفقاً للتقرير إلى العديد من الأسباب من أهمها إرتفاع معدل الأمية بين الإناث مقارنة بالذكور ، حيث بلغ معدل الأمية للذكور 21.1% مقابل 30.8% للإناث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019) وتشير التقديرات أن الإختلافات في الدخل بين الرجال والنساء كبيرة حيث أن دخل الرجل يبلغ حوالي 3.8 أضعاف دخل المرأة في المتوسط . (المنتدى الإقتصادي العالمي ، 2020) وتشير الدراسات الدولية إلى أن الفجوة بين مشاركة الذكور والإناث في قوة العمل ينجم عنها فاقد يصل في مصر إلى 29% من الناتج المحلي الإجمالي . (الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 ، 2017) وأن سوق العمل في مصر يتسم بضعف مشاركة الإناث مقارنة بالذكور بنحو 4 أضعاف حيث يستحوذ الإناث على 18% فقط مقابل 82% للذكور عام 2019 . (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2020) وهناك فجوة بين الجنسين في معدل التشغيل في سوق العمل لتبلغ ما يقارب 52% حيث يبلغ معدل التشغيل للذكور 64.1% مقابل 12.2% للإناث عام 2019 ، في حين ارتفع معدل البطالة للإناث ليبلغ ما يتراوح بين ثلاثة إلى أربعة مرات أكبر من مثيلة لدى الذكور (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020).

من هذه الإحصائيات السابقة يتعين أن يكون من أولويات البرامج والسياسات التي تهدف إلي النهوض بالتنمية دعم التمكين الاجتماعي و الاقتصادي والزراعي للمرأة الريفية حتي تتمكن المرأة الريفية من المشاركة على نحو كامل بجانب الرجل في كافة مجالات التنمية ، و لذلك حرصت الدولة على الإهتمام بقضايا تمكين المرأة وتعزيز دورها في العملية التنموية ، فيقدر ما تحظي المرأة من تمكين بقدر ما يشير ذلك إلي وجود تقدم في نواحي المجتمع المختلفة ، وذلك لأن تمكين المرأة و قيامها بدور حيوي لا يرفع من مكانتها ووضعها فحسب بل يعد أيضاً دليلاً علي تطور المجتمع الذي تعيش فيه.

ويمكن تفعيل دور المرأة في التنمية من خلال عدة مداخل و هي : مدخل المرأة والرفاهية ، مدخل المساواة والعدالة ، مدخل الكفاءة ، مدخل مكافحة الفقر ، مدخل التمكين . (راشد وآخرون ، 2017) وقد تبنت الدراسة الحالية مدخل التمكين الذي يهدف إلي تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وزراعياً وذلك لأن الإرتقاء بمستوي تمكين المرأة الريفية

اجتماعياً واقتصادياً هو وسيلة لمكافحة الفقر، ودعم العدالة الاجتماعية ، وإعطاء فرصة لمسار أفضل للأجيال القادمة ، والإرتقاء بمستوي تمكينها زراعياً بهدف إلي أن تكون قادرة علي المشاركة علي نحو كامل في عملية التنمية الزراعية و المشاركة بفاعلية في تحسين الإنتاج الزراعي كمأ ونوعاً . ولذلك يتضح ضرورة إجراء هذه الدراسة للتعرف علي مستوى التمكين الإقتصادي والإجتماعي والزراعي للمرأة الريفية، والتعرف علي المعوقات التي تعيق التمكين الإقتصادي والإجتماعي والزراعي للمرأة الريفية، والتعرف علي المتطلبات التي تساعد علي تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وزراعياً .

#### أهداف الدراسة:

- في ضوء مشكلة الدراسة السابق عرضها تحددت أهدافها فيما يلي :
- 1- التعرف علي مستوى التمكين الإقتصادي والإجتماعي والزراعي للمرأة الريفية بمنطقة الدراسة.
  - 2- التعرف علي معوقات التمكين الإقتصادي والإجتماعي والزراعي للمرأة الريفية.
  - 3- التعرف علي بعض المتطلبات التي تساعد علي تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وزراعياً .

#### الإستعراض المرجعي والدراسات السابقة :

تعددت المفاهيم حول مفهوم تمكين المرأة نتيجة لإختلاف آراء الباحثين ، وفيما يلي استعراض لعدد من هذه المفاهيم : حيث عرف زايد (2010) تمكين المرأة علي أنه "عملية تصبح المرأة من خلالها قادرة علي إدراك ذاتها والشعور بالقوة والسيطرة علي حياتها الخاصة ، وقادرة علي المشاركة في عملية التغيير" . ويرى نجم (2013) إن تمكين المرأة ينطوي علي بناء القدرات وزيادة الوعي لديها وتعزيزها لتصبح قادرة علي الإنتاج في الحياة ومواجهة مشكلاتها . وأوضح ( Kabeer 2015 ) إن تمكين المرأة هو زيادة قدرة النساء علي صنع خيارات مهمة في حياتهن في مجال كانت فيه هذه القدرة غير متاحة لهن سابقاً . ويرى (Alsop 2006) إن تمكين المرأة يقوم علي الدور الثلاثي أي الإنجابي و الإنتاجي والمجتمعي، ويهدف إلي جعل التنمية قائمة علي أساس المشاركة بين المرأة والرجل في سائر الأعمال وليست قائمة علي اعانة النساء الفقيرات، وإنما جعلهن قادرات علي اتخاذ القرار من خلال امتلاكهن الموارد. وتتبنى الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 تعريفاً لتمكين المرأة يتأسس علي خمس عناصر هي 1- أن تقدر المرأة ذاتها وتثق في إمكاناتها. 2- أن يكون للمرأة الحق في التحكم في مقدرات حياتها . 3 - أن تتوفر للمرأة الخيارات ويكون لها الحق في تحديد خياراتها . 4- أن يكفل للمرأة الحق في الحصوص علي الفرص والموارد. 5- أن تكون للمرأة القدرة علي التأثير في اتجاه التغيير الاجتماعي إيجابياً. (الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، 2017).

وتشتمل الدراسة الحالية علي ثلاثة مجالات للتمكين هي التمكين الاجتماعي، التمكين الاقتصادي، التمكين الزراعي :

**1- التمكين الاجتماعي :** وهو الذي يركز بدوره علي مجموعة من الأمور منها زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية ، مع التأكيد علي دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية علي مستوي الأسرة والمجتمع ، وكذلك رفع مستوي الوعي للقضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، والعمل علي توفير الخدمات التي تساعد المرأة علي إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي (longwe، 1998) ، وترى المعاينة (2012) إن التمكين الاجتماعي يسعى الي مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات علي المستوي الأسري والمجتمع المحلي، وزيادة فرص مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني. في حين ترى سافوح (2020) إن التمكين الاجتماعي هو تعزيز دور المرأة علي المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية والتركيز علي إستقلاليتها ومنحها القوة والمعرفة . بينما ترى جاد الله (2021) إن التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية هو تعزيز قدرة المرأة الريفية علي توسيع قدراتها علي الاختيار ومشاركتها في إتخاذ القرارات الخاصة بحياتها وحياة أسرته، وقيامها بدور قيادي لسيدات القرية ومنع الممارسات التي تركز التمييز ضد المرأة أو التي تضر بها سواء في المجال العام أو داخل الأسرة ومساعدتها في الحصول علي حقوقها في المجالات المختلفة . واتفق كل من سافوح (2020) ، وجاد الله (2021)، والساعاتي (2003) ، و الخشمي (1431) علي أن العوائق المطروحة أمام تمكين المرأة الريفية إجتماعياً تتمثل في الأتي انخفاض وعي المرأة بأهمية دورها في عملية التنمية، انخفاض المستوي التعليمي للمرأة، الأمية ، القيم والعادات الاجتماعية التي تحد من التحاق المرأة بالكثير من المهن ، النظر إلي المرأة علي أنها أقل مهارة من الرجل ، عدم المساواة بين الرجل والمرأة.

**2- التمكين الاقتصادي:** هو مفهوم يتضمن إمكانية مشاركة المرأة في الأنشطة المولدة للدخل التي من خلالها تستطيع الحصول علي دخل مستقل، وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية ، ويسعى للقضاء علي كافة مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد علي الذات، ويسعى ذلك الي تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الإختيار (الدرامة، 2014). ويقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة أن يتساوي التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية والدخل المكتسب والأجور (شملوي والحيط ، 2019) . وترى جاد الله (2021) أن التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية هو تنمية المرأة الريفية لتوسيع خيارات العمل أمامها ، وزيادة مشاركتها في قوة العمل ، وتحقيق تكافؤ الفرص في كافة القطاعات . في حين ترى سافوح (2020) أن التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية هو تعزيز دور المرأة علي المشاركة في رفع مستوي الأسرة الاقتصادي . ويهدف التمكين الاقتصادي الي زيادة في حجم مشاركة المرأة في سوق العمل ، والإستفادة من عائد المشاركة في التنمية والعمل علي تمكين المرأة وزيادة قدرتها من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية (longwe، 1998). واتفق كل من سافوح (2020) و جاد الله (2021) ، الخشمي (1431)، ومنظمة العمل الدولية (2011) علي أن العوائق المطروحة أمام تمكين المرأة إقتصادياً هي: تبعية المرأة الاقتصادية للرجل، عدم قدرة المرأة علي التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية، عزوف الرجل في المجتمع عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة، عدم تقدير جهود المرأة العاملة، ممارسات التوظيف التمييزية، معاناة النساء في إحصارهن في أشكال العمل زهيد الأجر ومتدني

المستوي، عدم وجود فرص عمل تتناسب مع المؤهلات العلمية للمرأة و تدني مستوي الأجور.

3- **التمكين الزراعي:** يهدف التمكين الزراعي الي أن تكون المرأة الريفية قادرة علي المشاركة علي نحو كامل في عملية التنمية الزراعية حيث يمكن أن يساعد تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة علي الحد من الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم يجب الاتجاه الي تمكين المرأة الريفية زراعياً لتصبح قادرة علي تحسين إنتاجها الزراعي كما ونوعاً. (عبد الوهاب ، 2014) والتمكين الزراعي يتم من خلال تقليل الفجوة بين الرجل والمرأة عن طريق إعطائها القدرة علي الاختيار واتخاذ القرارات التي تتعلق بالإنتاج، والقدرة علي التحكم في الدخل عن ما تقوم بإنتاجه، والقدرة علي الحصول علي صك ملكية أوحيازة الأرض الزراعية ، والحرية في عرض أفكارها، والمشاركة في المنظمات الاجتماعية والنقابية كإمرأة عاملة في الزراعة وليست مجرد عاملة بدون أجر. (international food policy research institute, 2012) ومن المعوقات المطروحة أمام تمكين المرأة الريفية زراعياً هي: الجانب الثقافي التقليدي مثل عدم توريث الإناث للأرض الزراعية ، صعوبة وصول المعلومة الزراعية للنساء ، محدودية الإستفادة من خدمات الإرشاد الزراعي ، انتشار أمراض سوء التغذية بين النساء بالريف نظراً لما يتميز به العمل الزراعي من عدم توفر الدخل إلا في أوقات الحصاد وقلة أو إنعدام الدخل في معظم الأوقات ، مشكلة المجهود البدني المبذول في خدمة الأرض حيث يحتاج العمل الزراعي إلي مجهود بدني شاق طوال العملية الإنتاجية والتي قد لا تتناسب مع طبيعة المرأة الجسدية ، عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق والخدمات الزراعية، صعوبة تسويق المحاصيل الزراعية للريفات. (عبد الوهاب ، 2015).

وفيما يتعلق **بمناهج دمج المرأة في التنمية:** فقد أشار صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلي أن هناك محاولات عديدة إستهدفت دمج المرأة في المشروعات والبرامج التنموية من خلال العديد من المناهج وهي **1- مدخل المرأة والرفاهية:** ويهدف هذا المدخل إلي تمتع المرأة بمقومات الحياة الأساسية من مسكن وتعليم وصحة وكل ما يلزم لتحقيق متطلبات الحياة ومن ثم تحقيق الرفاهية، كما يهتم هذا المدخل بمعالجة القصور في ضعف حصول المرأة علي متطلباتها في ظل العادات والممارسات الاجتماعية التي تشجع علي تعظيم نصيب الرجل داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامة سواء في التغذية والدخل والتعليم مما يساهم في ضعف المرأة في تلك الجوانب. **2- مدخل المساواة والعدالة:** ويرتكز هذا المدخل علي زيادة الفرص الاجتماعية والإقتصادية والسياسية للمرأة متساوية مع الرجل لتحقيق العدالة والمساواة في عملية التنمية. **3- مدخل الكفاءة :** ويقوم هذا المدخل علي رفع كفاءة المرأة من خلال التدريب علي المهارات والتقنيات الحديثة في الإنتاج بهدف المساهمة في تطوير وزيادة الإنتاج وتحسينه. **4- مدخل مكافحة الفقر:** يؤكد هذا المدخل علي أن فقر المرأة يرجع إلي ضعف المرأة في الحصول علي الدخل لذا يهدف هذا المدخل إلي تلبية احتياجاتها العملية وزيادة قدرتها علي الإنتاج من خلال المشروعات الصغيرة المدرة للدخل. **5- مدخل التمكين :** ويعد هذا المدخل من أحدث المناهج المستخدمة لدمج المرأة في عملية التنمية ، وهو من أكثر المناهج شيوعاً وذلك نظراً لإهتمامه بالأدوار الثلاثية للمرأة (الدور الإنتاجي والإنجابي والمجتمعي) ويعتمد هذا المدخل علي الإعتراف بالمرأة كعنصر هام ورئيسي في التنمية ومحاولة القضاء علي مظاهر التفرقة علي أساس الجنس من خلال تغيير

العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع. (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، 2000 ؛ عبد الوهاب ، 2014). ويقوم مدخل التمكين بتحليل عوامل المشكلة من أجل توفير البدائل التي تحقق المساواة علي المدى البعيد، علي العكس من المداخل الأخرى التي تعالج المشكلة بصورة مؤقتة ، ولا يتم إحداث تغيير جذري في البناء الاجتماعي والقوانين والعلاقات الاجتماعية بين المرأة والرجل.

وتعتبر نظرية التعلم بالمحاكاة أو التقليد لكل من "روس وباندورا" من النظريات التي يمكن الإستعانة بها في تفسير وفهم أسباب تمكين المرأة والتي تفترض أن التعلم بالملاحظة يحدث عندما يقوم المتعلم بتقليد سلوك يظهر عند نموذج يطلق عليه النمذجة ( modeling ) أو التعلم بالنمذجة وأن هناك عوامل تؤثر علي دافعية تقليد النموذج أو عدم تقليده منها عوامل تتعلق بالفرد الملاحظ نفسه وعوامل تتعلق بالنموذج الملاحظ وعوامل تتعلق بالظروف البيئية أو المحددات الموقفية، و الإنسان يحاكي أو يقلد سلوك الآخرين في سلوكياتهم إذا كان هذا النموذج المقلد ناجحاً في المجتمع الذي يوجد فيه، وأن هذا النموذج المحاكي يكافئ إيجابياً عندما يحظى بتقدير وإحترام المجتمع (الحيدري ، 2000 ؛ الزغول، 2013 ) وفي ضوء هذه النظرية يمكن القول أنه من خلال وجود المرأة الريفية في إطار اجتماعي معين ، فإنها قد تلاحظ بعض التصرفات وأنماط السلوك الخاصة بفئة أخرى من السيدات التي يسعين إلي تحسين مستوي تمكينهن الاجتماعي والاقتصادي والزراعي ، وقد تتأثر المرأة الريفية بسلوك هذه الفئة من السيدات وتقتبس بعض أنماط سلوكهن الهادفة إلي تحسين مستوي التمكين ولا شك أن عملية المحاكاة لا تتم إلا من خلال وجود المرأة الريفية في إطار اجتماعي يضم هذه المرأة مع سيدات أخريات يمكن ملاحظة سلوكهن ، والتعرف علي نتيجة هذا السلوك بما يسمح لها أن تتصور نفسها في وضعهن مما يمكن أن يولد لديها رغبة في تحسين مستوي تمكينها من خلال محاكاة النماذج الناجحة من السيدات الريفيات في محيط مجتمعها التي تعيش فيه .

وهناك العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال، دراسة ثابت (2004) : عن تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية والتي أشارت إلي أنه علي مستوي التمكين الاقتصادي فقد تحقق للمرأة العاملة تمكيناً في اتخاذ القرارات الاقتصادية لأسرتها، والاستقلال في بعض القرارات والمشاركة في اتخاذ قرارات الأسرة المادية ، أما علي مستوي التمكين الاجتماعي فلم تحقق المرأة العاملة تمكيناً في عضوية المنظمات وأنشطة الجمعيات الأهلية ، بينما حققت تمكيناً فيما يخص اتخاذ القرارات الأسرية. وتشير دراسة الخشمي (1431) : بعنوان "المعوقات التي تواجه تمكين المرأة السعودية من العمل في المجتمع السعودي" أن هناك معوقات اقتصادية واجتماعية، وتتمثل المعوقات الاقتصادية في عدم وجود فرص عمل تتناسب مع المؤهلات العلمية للمرأة، وتدني مستوي الأجور، أما المعوقات الاجتماعية تتمثل في العادات والتقاليد التي تحد من التحاق المرأة بكثير من المهن، وطول ساعات العمل. وتشير دراسة Alkier (2013) أن 39% من النساء بالعينة المختارة ببجلاذيش تم تمكينهن زراعياً مقابل 61% لم يتم تمكينهن، وتم تفسير هذه النتيجة بوجود 30,6% من النساء يقعن في المستوي المنخفض من حيث القيادة وامتلاك الموارد. وأوضحت دراسة عبد الوهاب (2014) : عن المرأة الريفية العاملة بالزراعة وتمكينها زراعياً في ظل تحديات التنمية لما بعد عام (2015) لبعض قري محافظة (المنيا) أن 77% من المبحوثات تقعن في فئة التمكين الزراعي المنخفض للمرأة الريفية العاملة بالزراعة بقري

الدراسة مقابل 6% من المبحوثات تقعن في فئة التمكين الزراعي المرتفع. وتشير دراسة العزاوي (2015): عن التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ودورها في التنمية المستدامة أن غالبية المبحوثات تقعن في الفئة العليا من التمكين الاقتصادي بنسبة 70,3% وذلك في مجال القدرة علي تغير مستوي المعيشة ورفع المستوي الاقتصادي وأن 53,3% يقعن في الفئة المتوسطة ، وذلك في مجال حرية التصرف بالدخل أما في مجال القدرة علي إدارة المشاريع الخاصة واتخاذ القرارات الانتاجية يقعن في فئة التمكين الاقتصادي المتوسط بنسبة 56,3%. وأوضحت دراسة راشد وآخرون (2017): عن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة(أسيوط ) إلي أن حوالي 3,2% من إجمالي المبحوثات لا يوجد لديهن أي مشكلات تواجههن من تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً بمجتمعاتهن ، بينما توجد حوالي 96,8% من إجمالي المبحوثات قد أكدت علي وجود مشكلات تواجههن في تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً بمجتمعاتهن. وتشير دراسة سافوح (2020): عن محددات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للريفيات بمحافظة (المنوفية) أن مستوي التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمبحوثات مرتفعا لحد ما وأن أهم آليات تمكين المرأة الريفية هي التعرف علي الأسباب الحقيقية للمشكلات التي تواجهها، و القدرة علي التعلم وإستكمال تعليمها والمشاركة الإيجابية في تنمية المجتمع. وأوضحت نتائج دراسة جاد الله (2021) : عن تمكين المرأة الريفية وعلاقتها بالرضا عن الحياة في ضوء الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 أن مستوي التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمبحوثات منخفض. ومن العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أنها أجريت في بيئات جغرافية متباينة ما بين دراسات أجنبية، ودراسات عربية، ودراسات مصرية ، إلا أن بعضها قد تناول محور واحد من محاور التمكين كما في دراسة عبد الوهاب (2014)، و(2013) ALkier، والعزاوي(2015) والبعض الآخر تناول محورين من محاور التمكين مثل دراسة ثابت (2004) ، راشد وآخرون (2017) ، و بعض الدراسات تناولت أكثر من محورين مثل دراسة سافوح (2020) ، ودراسة جاد الله (2021). دون التركيز علي المحاور الثلاثة للتمكين التي تضمنتها الدراسة الحالية وهي المحور الاجتماعي والاقتصادي والزراعي للمرأة الريفية ، وأن أغلب الدراسات خلصت إلي الإنخفاض في مستويات التمكين لذا فقد إهتمت هذه الدراسة بالتعرف علي مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والزراعي، وكذا المعوقات التي تعيق تمكين المبحوثات والمتطلبات التي تساعد علي تمكينهن اجتماعياً واقتصادياً وزراعياً .

#### الأسلوب البحثي:

**أولاً: المجال الجغرافي والبشري للدراسة :** أجريت هذه الدراسة بمحافظة البحيرة باعتبارها من أكبر المحافظات الريفية الزراعية في جمهورية مصر العربية، هذا بالإضافة إلي أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأول بها، وأن 75% من سكان المحافظة يعيشون في الريف وهي أكبر نسبة مقارنة بباقي محافظات الجمهورية وتمثل مساحة المحافظة حوالي 1.03% من مساحة مصر تقريباً ، وتضم المحافظة خمسة عشر مركزاً ادارياً، وبطريقة عشوائية تم اختيار مركز اداري واحد، فكان مركز أبو المطامير، وبنفس الطريقة تم اختيار قريتين من مركز أبو المطامير فأسفر الإختيار عن قرية كوم القدح وتضم 1557 أسرة ، وقرية الصديق الجديدة وتضم 1485 أسرة (المجلس القومي للسكان فرع البحيرة ، 2020 )، ولتحقيق



أهداف الدراسة أخذت عينة من الاسر بكل قرية بنسبة 10% ليكون عدد الأسر في العينة من قرية كوم القدح 156 أسرة، وعدد الاسر في العينة من قرية الصديق الجديدة 148 أسرة، بإجمالي حجم عينة 304 أسرة، وقد إعتبرت زوجات أرباب أسر العينة هي وحدة الدراسة التي سوف تجمع منها البيانات، وتم إختيار زوجات أرباب الأسر بطريقة عشوائية .

**ثانياً : جمع وتحليل بيانات الدراسة :** إستخدم الإستبيان بالمقابلة الشخصية مع المرأة الريفية لجمع بيانات الدراسة ، وذلك بعد إختيار صلاحية إستمارة الإستبيان في تحقيق اهداف الدراسة ، وقد تم إختيار مفردات العينة بطريقة عشوائية ، وإستغرقت عملية جمع البيانات نحو شهرين بدأت في مارس وإنتهت في أبريل لعام 2021 م وإستخدمت أساليب إحصائية في تحليل البيانات شملت التكرارات والنسب المئوية ، والمتوسط الحسابي ، والإنحراف المعياري ، والدرجات المعيارية ( Z- score ) لمعايرة بعض المتغيرات المكونة للمتغيرات المركبة المختلفة في وحدات قياسها.

**ثالثاً : المنهج المستخدم في الدراسة :** تقع هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي تقوم بدراسة ظاهرة معينة ألا وهي تمكين المرأة الريفية ، وتعتمد الدراسة فيها علي جمع الحقائق وتفسيرها لاستخلاص دلالتها ، حيث تصل بذلك لإصدار تعميمات تخص الظاهرة المدروسة ( حسن ، 1998 ) .

#### رابعاً: قياس متغيرات الدراسة :

- 1- **سن المبحوثة :** وتم قياسه كرقم مطلق يعبر عن عدد السنوات التي عاشتها المبحوثة منذ ميلادها وحتى تاريخ جمع البيانات لأقرب سنة ميلادية .
- 2- **المستوي التعليمي للمبحوثة :** وتم قياسه عن طريق مقياس رتبي يتضمن ست درجات لمستوي التعليم هي: أمي، ويقراً ويكتب، إبتدائي، إعدادي، ثانوي ، وجامعي، وأعطيت الإجابات أوزاناً صفر، 1، 2، 3، 4، 5، علي الترتيب .
- 3- **حجم الأسرة:** وتم قياسه برقم مطلق يعبر عن عدد الأفراد الذين يعيشون مع المبحوثة في وحدة معيشية واحدة .
- 4- **الحالة الاجتماعية للمبحوثة :** وتشير إلي ما إذا كانت المبحوثة متزوجة وتعول، أو متزوجة ، أو أرملة أو مطلقة وأعطيت الإجابات أوزاناً هي 1، 2، 3، 4، علي الترتيب كمؤشر لقياس الحالة الاجتماعية للمبحوثة .
- 5- **مهنة المبحوثة:** تم قياسها من خلال سؤال المبحوثة عن المهنة التي تعمل بها وذلك بالإختيار بين إجابات تعمل بالقطاع الحكومي ، تعمل في القطاع الخاص ، لا تعمل واعطيت الإجابات أوزاناً 1، 2، 3، علي الترتيب .
- 6- **كفاية الدخل الشهري للمبحوثة:** وتم قياسه من خلال سؤال المبحوثة عن ما إذا كان الدخل الشهري يكفي ويزيد أو يكفي بالكاد أو لا يكفي وأعطيت الإجابات أوزاناً 1، 2، 3، علي الترتيب .

7- **التمكين الاجتماعي :** يمكن تعريف مستوي التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية إجرائياً في هذه الدراسة بأنه حاصل جمع المحاور الفرعية الأربعة التالية: المشاركة في إتخاذ القرارات الأسرية ، والمشاركة في المشروعات التنموية بالمجتمع المحلي، والمهارات الاجتماعية للمبحوثة ، والمكانة القيادية للمبحوثة و تم قياس هذه المحاور علي النحو التالي: المحور الأول وهو المشاركة في إتخاذ القرارات الأسرية وقيس من خلال سؤال المبحوثة حول مدي مشاركتها في تسعة من القرارات الأسرية وذلك من خلال الإختيار ما بين أربع إستجابات

هي دائماً، أحياناً ، نادراً ، لا، وقد أعطيت الإجابات أوزاناً 1،2،3، صفر علي الترتيب. أما المحور الثاني وهو المشاركة في المشروعات التنموية بالمجتمع المحلي فقد تم قياسه من خلال سؤال المبحوثة عن مشاركتها أو عدم مشاركتها في سبعة من المشروعات التنموية حيث أعطيت المبحوثة درجة واحدة في حالة المشاركة وصفر في حالة عدم المشاركة أما المحور الثالث وهو المهارات الاجتماعية للمبحوثة وتم قياسها بست عبارات توضح مدى قدرة المبحوثة علي التعامل بإيجابية مع المحيطين حولها وحسن التصرف في المواقف المختلفة وذلك من خلال الإختيار ما بين أربع إستجابات هي دائماً، أحياناً، نادراً، لا وأعطيت الإجابات أوزاناً 1،2،3، صفر علي الترتيب. أما المحور الرابع وهو المكانة القيادية للمبحوثة تم قياسها من خلال ست عبارات توضح المكانة القيادية للمبحوثة داخل مجتمعها المحلي وذلك من خلال الإختيار ما بين أربع إستجابات هي دائماً ، أحياناً ، نادراً ، لا وأعطيت الإجابات أوزاناً 1،2،3، صفر علي الترتيب .

**8- التمكين الاقتصادي :** يعرف مستوي التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية إجرائياً في هذه الدراسة بأنه حاصل جمع المحاور الفرعية الأربعة التالية: القدرة علي ترشيد الإستهلاك وتنمية الدخل، وإمتلاك المبحوثة للموارد، وحرية تصرف المبحوثة في الموارد، والقيام بمشروعات لتنمية دخل الأسرة وتم قياس هذه المحاور علي النحو التالي: المحور الأول وهو القدرة علي ترشيد الإستهلاك وتنمية الدخل وتم قياسه بمقياس مكون من خمس عبارات تعكس مدى قدرة المرأة الريفية علي ترشيد الإستهلاك وتنمية دخلها وذلك من خلال الإختيار ما بين أربع إستجابات هي : دائماً، أحياناً ، نادراً ، لا وأعطيت الإجابات أوزاناً 1،2،3، صفر علي الترتيب . أما المحور الثاني وهو إمتلاك المبحوثة للموارد ويعني إمتلاك المرأة الريفية لبعض المقتنيات ذات القيمة المادية وتم قياسه بسؤال المبحوثة عن إمتلاكها لسنة مقتنيات أم لا وأعطيت الإستجابات (نعم، لا) أوزاناً 1، صفر علي الترتيب. أما المحور الثالث وهو حرية تصرف المبحوثة في الموارد وذلك بسؤال المبحوثة عن التصرف في هذه الموارد أم لا وأعطيت الإستجابات (نعم، لا) أوزاناً 1، صفر علي الترتيب . أما المحور الرابع وهو القيام بمشروعات لتنمية دخل الأسرة وقياس من خلال سؤال المبحوثة عن قيامها بسبعة مشروعات مدرة للدخل أو عدم قيامها بذلك وأعطيت الإستجابات (نعم، لا) أوزاناً 1، صفر علي الترتيب .

**9- التمكين الزراعي :** يمكن تعريف التمكين الزراعي للمرأة الريفية إجرائياً في هذه الدراسة بأنه حاصل جمع المحورين الفرعيين التاليين وهما المشاركة في المراحل المتعلقة بإنتاج المحصول، والقدرة علي إتخاذ القرارات التي تتعلق بالعمل المزرعي وتم قياس هذه المحاور علي النحو التالي: المحور الأول وهو المشاركة في المراحل المتعلقة بإنتاج المحصول وتم قياسه من خلال سؤال المبحوثة حول مدى مشاركتها في عشرة مراحل تتعلق بالإنتاج وذلك من خلال الإختيار ما بين أربع إستجابات دائماً، أحياناً ، نادراً ، لا وأعطيت الإجابات أوزاناً 1،2،3، صفر علي الترتيب أما المحور الثاني وهو القدرة علي إتخاذ القرارات التي تتعلق بالعمل المزرعي وتم قياسه من خلال سؤال المبحوثة حول مدى قدرتها علي إتخاذ عشرة من القرارات المتعلقة بالعمل المزرعي وذلك من خلال الإختيار ما بين أربع إستجابات هي دائماً ، أحياناً ، نادراً ، لا وأعطيت الإجابات أوزاناً 1،2،3، صفر علي الترتيب .

وتتم معالجة كل متغير من المتغيرات التابعة وهي ( التمكين الاجتماعي، و التمكين الاقتصادي ، و التمكين الزراعي ) علي حده باستخدام أسلوب المعايرة القياسية ( Zxi score ) للقيم الأصلية بقيمتها المناظرة مع إضافة ثابت ، وإستخدام المجموع الكلي لهذه المتغيرات لتعبر عن الدرجة الكلية للتمكين و تقسيمها إلي تمكين (منخفض ، متوسط ، مرتفع ) . حيث إستخدمت الدرجات المعيارية (Zxi score) لمعايرة بعض المتغيرات المكونة للمتغيرات المركبة المختلفة في وحدات قياسها وفقاً للمعادلة الآتية:

$$Zxi = (xi - xi') / si \quad (Abdel-Rahman, 1982, pp76-77)^1$$

10- المعوقات التي تعيق تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وزراعياً : تم التعرف علي هذه المعوقات بسؤال يوجه للمبحوثات لتحديد كل منهن المعوقات التي تعيق تمكينهن ورصدت الإجابات وتم عمل التكرارات والنسب المؤية لها .

11 - المتطلبات التي تساعد علي تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وزراعياً : تم التعرف علي هذه المتطلبات بسؤال يوجه للمبحوثات لتحديد كل منهن المتطلبات التي تساعد علي التمكين ورصدت الإجابات وتم عمل التكرارات والنسب المؤية لها .

#### نتائج الدراسة ومناقشتها:

فيما يلي عرض ومناقشة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

**أولاً : خصائص المبحوثات :** يتناول هذا الجزء وصفاً لبعض خصائص المبحوثات أفراد العينة، حيث تشير النتائج بجدول (1) أن إجمالي حجم العينة 304 مبحوثة، وأن أعلى نسبة من المبحوثات كانت أعمارهن تقع في الفئة العمرية ( 33 - 48 ) سنة حيث بلغت نسبتهن 45.1 % . كما تشير النتائج إلى أن 49.3% من المبحوثات أميات أي ما يقارب من نصف العينة ، بينما 87.5% يعشن في أسر متوسطة الحجم تتراوح اعداد افراد اسرهن ما بين (4 -7) فرد . وعن الحالة الاجتماعية للمبحوثات بينت النتائج أن النسبة الأكبر من المبحوثات متزوجات بنسبة 68.2% كما يتضح من بيانات الجدول ارتفاع نسبة المبحوثات التي لا تعمل حيث بلغت نسبتهن 82.2% في حين بينت النتائج أن 48.4% من المبحوثات الدخل الشهري لهن لا يكفي .

**ثانياً: مناقشة نتائج التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية :**

#### أ- مستوى التمكين الاجتماعي :

تم قياس محور التمكين الاجتماعي من خلال أربعة أبعاد هي المشاركة في إتخاذ القرارات الأسرية، المشاركة في المشروعات التنموية بالمجتمع المحلي، المهارات الاجتماعية للمبحوثة، المكانة القيادية للمبحوثة، وقد تم إستعراض النتائج المتحصل عليها لكل بعد من هذه الأبعاد كالتالي :

<sup>1</sup> معادلة الدرجات المعيارية  $Zxi = (xi - xi') / si$  حيث  $xi$  مفردات المتغير  $xi$  ،  $xi$  المتوسط الحسابي ،  $si$  هي الانحراف المعياري. ولوصف المتغيرات المركبة بالمعيارية، وللتخلص من الإشارات السالبة من أجل الوصف فقد استخدمت الدرجات الثانية (T)

بمتوسط حسابي مقداره 50 وانحراف معياري قدره 10 درجات وفق المعادلة الآتية :  $T_{xi} = 10Z_{xi} + 50$  حيث أن  $T_{xi}$  score هي الدرجات الثانية للمتغير  $xi$  ، و  $Zxi$  هي الدرجة المعيارية المحسوبة للمتغير  $xi$

جدول (1) وصف لبعض الخصائص الشخصية للمبحوثات.

جدول (1) وصف لبعض الخصائص الشخصية للمبحوثات.						
المتغير	العدد	%	المتغير	العدد	%	
السن	من 18 - 32 سنة	10.8	33	مطلقة	27	8.8
	من 33 - 48 سنة	45.1	137	أرملة	50	16.4
	من 49 - 63 سنة	44.1	134	متزوجة	207	68.1
المستوى التعليمي للمبحوثة	أمية	49.3	150	متزوجة وتعول	20	6.6
	تقرأ وتكتب	5.9	18	لا تعمل	250	82.2
	ابتدائي	.7	2	تعمل بالقطاع الخاص	21	6.9
	اعدادي	4.6	14	تعمل بالقطاع الحكومي	33	10.9
	ثانوي	36.8	112	لا يكفي	147	48.4
حجم الأسرة	جامعي	2.6	8	يكفي بالكاد	145	47.7
	صغيرة (من 1-3 أفراد)	9.2	28	يكفي ويزيد	12	3.9
	متوسطة (4-7) أفراد	87.5	266			
	كبيرة (8 - 10) أفراد	3.3	10			
حجم العينة = 304						

### 1- المشاركة في إتخاذ القرارات الأسرية :

يعرض جدول (2) توزيع استجابات المبحوثات وفقاً لبعدها المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وتشير النتائج بالجدول أن 92.8% من المبحوثات يقمن بالتسوق وشراء المواد الغذائية للأسرة ، وأن 87.5% منهن يقمن بشراء الأجهزة المنزلية ، وأن 82.8% يقمن بشراء الملابس للأسرة ، في حين أن 39.8% يقترضن للأسرة من الآخرين عند الحاجة، وأن 86.5% يقمن بإدارة شؤون المنزل وتقسيم العمل والأدوار علي أفراد الأسرة ، بينما 63.5% من المبحوثات يشاركن في مجاملات الأقارب والأصدقاء والجيران في الأفراح والأحزان ، في حين 64.9% من المبحوثات لديهن حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإنجاب والفترات بين كل طفل وآخر ، وأن 81.6% من المبحوثات يشاركن في جميع القرارات الأسرية ، في حين 82.3% يقمن بتوجيه الأبناء والإشراف علي تربيتهم وتعليمهم .

### 2- المشاركة في المشروعات التنموية بالمجتمع المحلي :

يعرض جدول (3) توزيع استجابات المبحوثات وفقاً لبعدها المشاركة في المشروعات التنموية بالمجتمع المحلي، وتشير النتائج بالجدول أن 95.4% من المبحوثات شاركن في بناء مسجد أو مدرسة أو معهد ديني، وأن 2.6% منهن شاركن في تطهير النرع والمصارف، بينما لم تشارك أي من المبحوثات في ردم البرك والمستنقعات، وشاركت 66.4% منهن في مشروع جمع المخلفات، في حين أن 2.6% فقط منهن شاركن في تمهيد الطرق في القرية، في الوقت الذي شاركت فيه 21.7% من المبحوثات في مشروع الصرف الصحي بالقرية، بينما 1.3% منهن شاركن في توصيل مياه الشرب بالقرية.

جدول (2) توزيع استجابات المبحوثات وفقاً لبعيد المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية.

الاستجابات				العبارات	
دائماً	أحياناً	نادراً	لا	عدد	
282	20	2	0	عدد	التسوق وشراء المواد الغذائية للأسرة
92.8	6.5	0.7	0	%	
266	30	6	2	عدد	شراء الاجهزة المنزلية
87.5	9.8	2.0	0.7	%	
252	44	2	6	عدد	شراء الملابس لأسرتك
82.8	14.5	0.7	2.0	%	
121	87	56	40	عدد	الإقتراض للأسرة من الآخرين عند الحاجة
39.8	28.6	18.4	13.2	%	
263	35	4	2	عدد	إدارة شؤون المنزل وتقسيم العمل والادوار علي أفراد الأسرة
86.5	11.5	1.3	0.7	%	
193	86	21	4	عدد	مجاملات الأقارب والأصدقاء والجيران في الأفراح والأحزان
63.5	28.3	6.9	1.3	%	
197	46	12	49	عدد	حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإنجاب والفترات بين كل طفل وأخر
64.9	15.1	3.9	16.1	%	
248	33	8	15	عدد	المشاركة في جميع القرارات الأسرية
81.6	10.9	2.6	4.9	%	
250	35	4	15	عدد	توجيه الأبناء والإشراف علي تربيتهم وتعليمهم
82.3	11.5	1.3	4.9	%	

جدول (3) توزيع استجابات المبحوثات وفقاً لبعيد المشاركة في المشروعات التنموية بالمجتمع المحلي.

الاستجابات		العبارات	
نعم	لا	عدد	
290	14	عدد	بناء مسجد او مدرسة او معهد ديني
95.4	4.6	%	
8	296	عدد	تطهير الترع والمصارف
2.6	97.4	%	
0	304	عدد	ردم برك ومستنقعات
0	100.0	%	
202	102	عدد	مشروع جمع المخلفات
66.4	33.6	%	
8	296	عدد	تمهيد طريق في القرية
2.6	97.4	%	
66	238	عدد	مشروع الصرف الصحي بالقرية
21.7	78.3	%	
4	300	عدد	توصيل مياه الشرب بالقرية
1.3	98.7	%	

### 3-المهارات الاجتماعية للمبجوة :

يعرض جدول (4) توزيع استجابات المبحوثات وفقاً لبعيد المهارات الاجتماعية، ومن بيانات الجدول يتضح أن 77.3% من المبحوثات تتعاملن بإيجابية مع المحيطين بهن،

وأن 91.4% منهم يطالبون بحقوقهم والدفاع عنها ، في حين أن 97.7% من المبحوثات لديهن القدرة علي تكوين صداقات والتعاون والعمل مع الآخرين ، بينما 82.2% من المبحوثات لديهن حسن التصرف في المواقف المختلفة ، وأن 62.2% من المبحوثات تعرفن من تلجأ إليهن عند مواجهة المشكلات ، وأن 65.1% من المبحوثات يحصلن علي الخدمات المناسبة لهن ولأسرهن .

جدول (4) توزيع استجابات المبحوثات وفقاً لبعدها للمهارات الاجتماعية.

البيانات				البيانات	
نادرا	أحيانا	دائما	لا	عدد	النسبة
2	61	235	6	عدد	التعامل بإيجابية مع المحيطين بها
0.6	20.1	77.3	2.0	%	
2	20	278	4	عدد	المطالبة بحقوقها والدفاع عنها
0.7	6.6	91.4	1.3	%	
2	1	297	4	عدد	القدرة على تكوين صداقات والتعاون والعمل مع الآخرين
0.7	0.3	97.7	1.3	%	
4	19	250	31	عدد	حسن التصرف في المواقف المختلفة
1.3	6.3	82.2	10.2	%	
2	19	189	94	عدد	معرفة من تلجأ إليهم عند مواجهة المشكلات
0.7	6.3	62.2	30.8	%	
45	19	198	42	عدد	الحصول على الخدمات المناسبة لها ولأسرتها
14.8	6.3	65.1	13.8	%	

#### 4-المكانة القيادية للمبحوثة:

يعرض جدول (5) توزيع استجابات المبحوثات وفقاً لبعدها للمكانة القيادية ويتضح من بيانات الجدول أن 90.1% من المبحوثات لديهن القدرة علي اقناع الآخرين برأيهن في موضوع ما، وأن 67.1% من المبحوثات يتدخلن لحل مشكلات الأهل و الجيران، في حين 78% يطلب منهن المشورة والنصح فيما يخص العمل الزراعي، بينما 46.4% من المبحوثات يطلب منهن المشورة فيما يخص زواج أبنائهن وجهازهن، وأن 46.4% من المبحوثات يطلب منهن النصيحة والمشورة في تربية الحيوانات والدواجن، وأن 41.4% من المبحوثات يقمن بعمل جمعيات لما الستات في القرية تحتاج فلوس.

#### ب-اجمالي التمكين الاجتماعي :

وهو عبارة عن مجموع أربعة أبعاد هي: المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، المشاركة في المشروعات التنموية بالمجتمع المحلي، المهارات الاجتماعية للمبحوثة، والمكانة القيادية للمبحوثة وذلك بعد المعايرة، وتشير النتائج المعروضة بجدول (6) إلى أن المتوسط الحسابي لاجمالي التمكين الاجتماعي بلغ 200 درجة معيارية، بانحراف معياري قدره 20.80 درجة معيارية.

وللوقوف على مستوى التمكين الاجتماعي لافراد العينة تم تقسيم الدرجات المتحصل عليها وفق المدى الفعلي والذي يتراوح بين (88.02 – 241.21 درجة معيارية) إلى ثلاث فئات هي: تمكين اجتماعي منخفض، وتمكين اجتماعي متوسط، وتمكين اجتماعي مرتفع، كما في جدول (7) والذي يتضح منه أن مستوى التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية مرتفع بنسبة 72.7%. ويمكن تفسير ذلك بأن للرجل والمرأة دوره في تسيير أمور الحياة ، فالمرأة أحياناً تتقاسم مسؤولية رعاية شؤون الأسرة مع زوجها وبالتالي يتوافر لديها الوقت والجهد

للمشاركة في القرارات الهامة داخل نطاق أسرتها أو ما يخص مجتمعها المحلي والمشاركة في تميمته، وأحياناً قد يرقى إحداهما علي الأخر في بعض الأمور، وكثيراً ما نجد تفوق المرأة علي الرجل في موضع صنع القرار لما تتمتع به المرأة من المهارات الاجتماعية والذكاء الاجتماعي مما يلقي علي عاتقها بالضرورة الكثير من المسؤوليات والأعباء فهي تتحمل داخل المنزل أكثر من الرجال من حيث إتخاذ القرارات الأسرية وهي أمور تساهم في رفع مكانتها القيادية والاجتماعية داخل أسرتها ومجتمعها مما يسهل عليها فرص التمكين الاجتماعي، وتنفق هذه النتيجة مع دراسة سافوح (2020) حيث التمكين الاجتماعي المرتفع.

جدول (5) توزيع استجابات المبحوثات وفقاً لبعد المكانة القيادية.

الاستجابة				العبارات	
دائماً	أحياناً	نادراً	لا	عدد	
274	20	2	8	عدد	القدرة على اقتناع الآخرين برأيها في موضوع ما
90.1	6.6	0.7	2.6	%	
204	45	2	53	عدد	التدخل لحل مشكلات الأهل والجيران
67.1	14.8	0.7	17.4	%	
237	2	2	63	عدد	طلب المشورة والنصح فيما يخص العمل الزراعي
78.0	0.7	0.7	20.6	%	
141	26	92	45	عدد	طلب المشورة فيما يخص زواج أبنائهم وجهازهم
46.4	8.6	30.3	14.7	%	
141	26	29	108	عدد	طلب النصيحة والمشورة في تربية الحيوانات والدواجن
46.4	8.6	9.5	35.5	%	
126	48	30	100	عدد	عمل جمعيات لما السنتات في القرية تحتاج فلوس
41.4	15.8	9.9	32.9	%	

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجمالي التمكين الاجتماعي لعينة الدراسة.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أكبر قيمة	أقل قيمة	العينة	اجمالي التمكين الاجتماعي
20.80274	200	241.21	88.02	304	

جدول (7) مستوى التمكين الاجتماعي لعينة الدراسة.

%	التكرارات	المستوي
1.6	5	منخفض (88.02-139.08 درجة)
25.7	78	متوسط (139.09-190.14 درجة)
72.7	221	مرتفع (190.15-241.21 درجة)
100.0	304	الإجمالي

ثالثاً: مناقشة نتائج التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية :

أ- مستوى التمكين الاقتصادي :

تم قياس محور التمكين الاقتصادي من خلال اربعة أبعاد هي: القدرة على ترشيد الاستهلاك وتنمية الدخل، امتلاك المبحوثة للموارد، وحرية تصرف المبحوثة في الموارد، القيام بمشروعات لتنمية دخل الأسرة، وقد تم استعراض النتائج المتحصل عليها لكل بعد من هذه الأبعاد كالتالي:

### 1- القدرة على ترشيد الاستهلاك وتنمية الدخل :

يعرض جدول (8) استجابات المبحوثات حول قدرتهن على ترشيد الاستهلاك وتنمية الدخل، وتشير النتائج بالجدول أن 94.1% من المبحوثات يقمن بتصريف الأمور المالية اليومية للأسرة، وأن 94.7% من المبحوثات يقمن بالإففاق اليومي كما هو متاح للأسرة، بينما 92.8% من المبحوثات يقمن بتوزيع ميزانية الأسرة وفقاً للدخل الشهري، في حين 38.4% من المبحوثات يقمن بتدبير الإحتياجات المالية في حالة عجز الدخل، وأن 23.4% من المبحوثات لديهن القدرة على الإيداع للمستقبل.

جدول (8) استجابات المبحوثات وفقاً لبعده القدرة على ترشيد الاستهلاك وتنمية الدخل .

الاستجابات				العبارات	
دائماً	أحياناً	نادراً	لا	عدد	%
286	14	0	4	عدد	تصريف الأمور المالية اليومية للأسرة
94.1	4.6	0	1.3	%	
288	12	2	2	عدد	الإففاق اليومي كما هو متاح للأسرة
94.7	3.9	0.7	0.7	%	
282	18	4	0	عدد	توزيع ميزانية الأسرة وفقاً للدخل الشهري
92.8	5.9	1.3	0	%	
117	85	62	40	عدد	تدبير الإحتياجات المالية في حالة عجز الدخل
38.4	28.0	20.4	13.2	%	
71	133	36	64	عدد	القدرة على الإيداع للمستقبل
23.4	43.8	11.7	21.1	%	

### 2- امتلاك المبحوثة للموارد :

يعرض جدول (9) استجابات المبحوثات حول امتلاكهن للموارد، وتشير النتائج بالجدول أن 60.8% من المبحوثات لا يمتلكن أرضاً زراعية، وأن 93.5% لا يمتلكن منزلاً بإسمهن، وأن 87.5% لا يمتلكن حلي ومجوهرات، بينما 6.6% منهن ليس لديهن أموال، في حين أن 57.6% لا يمتلكن حيوانات (أبقار-جاموس-أغنام - ماعز).

جدول (9) استجابات المبحوثات وفقاً لبعده امتلاك الموارد.

الاستجابة		العبارات	
نعم	لا	عدد	%
119	185	عدد	امتلاك أرض زراعية
39.2	60.8	%	
20	284	عدد	امتلاك منزل
6.5	93.5	%	
38	266	عدد	امتلاك حلي ومجوهرات
12.5	87.5	%	
0	304	عدد	امتلاك محل تجاري
0	100.0	%	
284	20	عدد	امتلاك الأموال
93.4	6.6	%	
129	175	عدد	امتلاك حيوانات (أبقار-جاموس-أغنام - ماعز)
42.4	57.6	%	



### 3- حرية تصرف المبحوثة في الموارد :

يعرض جدول (10) استجابات المبحوثات حول حرية تصرفهم في الموارد، وتشير النتائج بالجدول أن غالبية المبحوثات ليس لديهن حرية تصرف في الموارد باستثناء حرية التصرف في الأموال.  
جدول (10) استجابات المبحوثات وفقاً لبعد التصرف في الموارد.

نعم	لا	العبارة	
72	232	عدد	حرية التصرف في الأرض الزراعية
23.7	76.3	%	
6	298	عدد	حرية التصرف في المنزل
2.0	98.0	%	
4	300	عدد	حرية التصرف في الحلي والجوهرات
1.3	98.7	%	
0	304	عدد	حري التصرف في المحل التجاري
0	100.0	%	
270	34	عدد	حرية التصرف في الأموال
88.8	11.2	%	
80	224	عدد	حرية التصرف في الحيوانات(أبقار-جاموس-أغنام-ماعز)
26.3	73.7	%	

### 4 - القيام بمشروعات لتنمية دخل الأسرة :

يعرض جدول (11) استجابات المبحوثات حول القيام بمشروعات لتنمية دخل الأسرة، وتشير النتائج بالجدول أن 3.9% فقط من المبحوثات يقمن بتصنيع الصابون السائل، و73.4% منهن يقمن بتصنيع منتجات الألبان وبيعهها، بينما 0.7% فقط منهن يقمن بتصنيع المخللات، و9.9% يقمن بتربية دواجن منزلية وبيعهها، و4.3% يشتغلن في حياكة الملابس (الخطاطة)، و5.3% يتاجرن في الملابس والمفروشات، في حين أن 10.2% منهن يقمن ببيع الخضروات والفواكه.

جدول(11) استجابات المبحوثات وفقاً لبعد القيام بمشروعات لتنمية دخل الأسرة.

نعم	لا	العبارة	
12	292	عدد	صناعة الصابون السائل
3.9	96.1	%	
223	81	عدد	صناعة منتجات ألبان وبيعهها
73.4	26.6	%	
2	302	عدد	صناعة المخللات
0.7	99.3	%	
30	274	عدد	تربية دواجن منزلية وبيعهها
9.9	90.1	%	
13	291	عدد	حياكة الملابس (الخطاطة)
4.3	95.7	%	
16	288	عدد	بيع ملابس ومفروشات
5.3	94.7	%	
31	273	عدد	بيع خضروات وفواكة
10.2	89.8	%	

### ب-اجمالي التمكين الاقتصادي:

وهو عبارة عن مجموع أربعة أبعاد هي: القدرة على ترشيد الاستهلاك وتنمية الدخل، وامتلاك المبحوثات للموارد، وحرية تصرف المبحوثات في الموارد، والقيام بمشروعات لتنمية دخل الأسرة وذلك بعد المعايرة، وتشير النتائج المعروضة بجدول (12) إلى أن المتوسط الحسابي لاجمالي التمكين الاقتصادي بلغ 200 درجة معيارية، بانحراف معياري قدره 26.21 درجة معيارية.

جدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجمالي التمكين الاقتصادي لعينة الدراسة.

العينة	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
304	111.47	266.90	200.0000	26.21297

وللوقوف على مستوى التمكين الاقتصادي لافراد العينة تم تقسيم الدرجات المتحصل عليها وفق المدى الفعلي والذي يتراوح بين (111.47 – 266.90 درجة معيارية) إلى ثلاث فئات هي: تمكين اقتصادي منخفض، وتمكين اقتصادي متوسط، وتمكين اقتصادي مرتفع، كما في جدول (13) والذي يتضح منه أن مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية متوسط بنسبة 68.8%.

جدول (13) مستوى التمكين الاقتصادي لعينة الدراسة.

المستوي	التكرارات	%
منخفض (111.47-163.27 درجة)	12	4
متوسط (163.28-215.08 درجة)	209	68.8
مرتفع (215.09-266.90 درجة)	83	27.2
الإجمالي	304	100.0

ويمكن تفسير ذلك بأنه علي الرغم من أن المرأة الريفية لديها القدرة علي ترشيد الإستهلاك وتنمية الدخل إلا أن هناك صعوبات تحول دون حصولها علي دخل ثابت يمكن الإعتماد عليه ، حيث يتركز نشاط الغالبية منهن في الأعمال البسيطة والتجارة المهمشة بسبب نقص فرص العمل التي تناسب مستوياتهن التعليمية وظروفهن الاجتماعية إضافة إلي وجود إنخفاض في مستوي إمتلاكهن للموارد وقد يرجع ذلك إلي الموروثات الثقافية التي تحول دون إمتلاك المرأة الريفية للموارد وتحكمها فيها ومن ثم تبعية المرأة الريفية للرجل. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العزاوي (2015) وتختلف مع دراسة كل من سافوح (2020) وجاد الله (2021) .

### رابعاً: مناقشة نتائج التمكين الزراعي للمرأة الريفية :

#### أ- مستوى التمكين الزراعي:

تم قياس محور التمكين الزراعي من خلال بعدين هما: المشاركة في المراحل المتعلقة بإنتاج المحصول، والقدرة على اتخاذ القرارات التي تتعلق بالعمل المزرعي، وقد تم استعراض النتائج المتحصل عليها لكل بعد كالتالي:

### 1- المشاركة في المراحل المتعلقة بانتاج المحصول :

يعرض جدول (14) توزيع استجابات المبحوثات وفقاً لمشاركتهم في المراحل المتعلقة بانتاج المحصول، وتشير النتائج بالجدول أن 2.6% من المبحوثات يشاركن بالحرث وتقليب الأرض، و أن 13.4% من المبحوثات يشاركن بزراعة البذور، بينما 28% من المبحوثات يشاركن بعملية التسميد، في حين 35.2% من المبحوثات يشاركن بالعزيق، وأن 23.4% من المبحوثات يشاركن بعملية الري، وأن 7.6% من المبحوثات يشاركن في مقاومة الآفات، بينما 8.6% من المبحوثات يشاركن بعملية الحصاد، في حين 9.9% من المبحوثات يشاركن بتطهير المراوي والمصارف. وأن 18.8% من المبحوثات يشاركن بتعبئة ونقل المحصول، بينما 47.4% من المبحوثات يشاركن بتخزين المحصول. جدول (14) توزيع المبحوثات وفقاً لبعد المشاركة في المراحل المتعلقة بانتاج المحصول.

العيارات		لا	نادرا	أحيانا	دائما
عدد	193	63	40	8	
%	63.5	20.7	13.2	2.6	
عدد	79	68	116	41	
%	26.0	22.4	38.2	13.4	
عدد	69	44	106	85	
%	22.7	14.5	34.8	28.0	
عدد	67	32	98	107	
%	22.0	10.5	32.3	35.2	
عدد	75	66	92	71	
%	24.6	21.7	30.3	23.4	
عدد	134	81	66	23	
%	44.1	26.6	21.7	7.6	
عدد	184	50	44	26	
%	60.5	16.4	14.5	8.6	
عدد	198	38	38	30	
%	65.1	12.5	12.5	9.9	
عدد	87	58	102	57	
%	28.6	19.1	33.5	18.8	
عدد	52	20	88	144	
%	17.1	6.6	28.9	47.4	

### 2- القدرة على اتخاذ القرارات التي تتعلق بالعمل المزرعي :

يعرض جدول (15) توزيع استجابات المبحوثات وفقاً لقدرتهم على اتخاذ القرارات التي تتعلق بالعمل المزرعي، وتشير النتائج بالجدول أن 95.4% من المبحوثات يتخذن القرار في إختيار طريقة الحفاظ علي تقاوي العام القادم، بينما 92.1% من المبحوثات يتخذن القرار في إختيار مكان التخزين ، في حين 17.1% من المبحوثات يتخذن القرار في إختيار ميعاد تسويق المحصول، وأن 86.5% من المبحوثات يتخذن القرار في تحديد كمية الإستهلاك المطلوبة للمنزل من المحصول، بينما 15.8% من المبحوثات يتخذن القرار في تحديد نوع المحصول المنزرع للعام القادم، في حين 17.4% من المبحوثات يتخذن القرار في إختيار المصادر والأشخاص التي يباع لها المحصول، وأن 81.9% من المبحوثات

يتخذ القرار في تحديد أوجه إنفاق الدخل الناتج عن المحصول، بينما 28.3% من المبحوثات يتخذ القرار في إيدار مبلغ للزراعة القادمة من إنتاج المحصول، في حين 14.8% من المبحوثات يتخذ القرار في تحديد المساحة المنزرعة لكل محصول، وأن 28% من المبحوثات يتخذ القرار في بيع الحيوانات (أبقار – جاموس – أغنام – ماعز) .

جدول (15) توزيع أفراد العينة وفقاً لبعده القدرة على اتخاذ القرارات التي تتعلق بالعمل المزرعي.

العبارات				
لا	نادرا	أحيانا	دائما	
عدد	8	2	4	290
%	2.6	0.7	1.3	95.4
عدد	10	4	10	280
%	3.3	1.3	3.3	92.1
عدد	110	92	50	52
%	36.2	30.3	16.4	17.1
عدد	18	4	19	263
%	5.9	1.3	6.3	86.5
عدد	143	52	61	48
%	47.0	17.1	20.1	15.8
عدد	113	84	54	53
%	37.2	27.6	17.8	17.4
عدد	18	8	29	249
%	5.9	2.6	9.6	81.9
عدد	69	41	108	86
%	22.7	13.5	35.5	28.3
عدد	165	54	40	45
%	54.2	17.8	13.2	14.8
عدد	105	24	90	85
%	34.5	7.9	29.6	28.0

#### ب- إجمالي التمكين الزراعي :

وهو عبارة عن مجموع بعدين هما: المشاركة في المراحل المتعلقة بإنتاج المحصول، والقدرة على اتخاذ القرارات التي تتعلق بالعمل المزرعي وذلك بعد المعايرة، وتشير النتائج المعروضة بجدول (16) إلى أن المتوسط الحسابي لإجمالي التمكين الزراعي بلغ 100 درجة معيارية، بانحراف معياري قدره 18.128 درجة معيارية.

جدول (16) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجمالي التمكين الزراعي لعينة الدراسة.

إجمالي التمكين الزراعي	العينة	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
304	53.30	140.75	100.0000	18.12870	

وللوقوف على مستوى التمكين الزراعي لأفراد العينة تم تقسيم الدرجات المتحصل عليها وفق المدى الفعلي والذي يتراوح بين (53.30 – 140.75 درجة معيارية) إلى ثلاث فئات هي: تمكين زراعي منخفض، وتمكين زراعي متوسط، وتمكين زراعي مرتفع، كما في

جدول (17) والذي يتضح منه أن مستوى التمكين الزراعي للمرأة الريفية متوسط بنسبة 58.6%. ويفسر ذلك بأن المرأة الريفية حتى لو كانت تقوم بالغالبية العظمى من العمليات الزراعية وتقوم بزراعة أرضها بالإعتماد علي نفسها الا أنها لا تمتلك السلطة الكاملة لتنفيذ القرارات المتعلقة بالزراعة والعمل المزرعي وذلك وفقاً للعادات والتقاليد وتبعية المرأة للرجل وتختلف هذه النتيجة مع دراسة كل من عبد الوهاب (2014)، و(2013) ALkier حيث التمكين الزراعي المنخفض.

جدول (17) مستوى التمكين الزراعي لعينة الدراسة.

المستوي	التكرارات	%
منخفض (53.30-82.44 درجة)	49	16.1
متوسط (82.45-111.60 درجة)	178	58.6
مرتفع (111.61 – 140.75 درجة)	77	25.3
الإجمالي	304	100.0

**خامساً: المعوقات التي تعيق التمكين الاجتماعي والإقتصادي والزراعي للمرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات:**

يوضح جدول (18) أهم المعوقات التي تعيق التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات حيث تبين من الجدول أن الأمية تأتي في مقدمة المعوقات بنسبة 42.8% وفي الترتيب الثاني جاء معوق القيم والعادات الاجتماعية التي تقيد حرية المرأة بنسبة 40.13% ثم جاء في الترتيب الثالث إنخفاض المستوى التعليمي للمرأة الريفية بنسبة 32.9% ثم عدم المساواة بين الرجل والمرأة وأخيراً إنخفاض وعي المرأة بأهمية دورها في التنمية.

جدول (18) معوقات التمكين الاجتماعي والإقتصادي والزراعي للمرأة الريفية .

م	معوقات التمكين الاجتماعي	التكرار	%	الترتيب
1	القيم والعادات الاجتماعية التي تقيد حرية المرأة الريفية	122	40.1	2
2	إنخفاض المستوى التعليمي للمرأة الريفية	100	32.9	3
3	الأمية	130	42.8	1
4	عدم المساواة بين الرجل والمرأة	92	30.3	4
5	إنخفاض وعي المرأة بأهمية دورها في التنمية	85	28.0	5
م	معوقات التمكين الاقتصادي	التكرار	%	الترتيب
1	تدني مستوي الأجور للمرأة الريفية	114	37.5	3
2	نقص فرص العمل المتاحة أمام المرأة الريفية	155	60.0	1
3	تبعية المرأة الاقتصادية للرجل	97	31.9	4
4	عدم قدرة المرأة علي التوفيق بين واجباتها المنزلية ومتطلبات عملها خارج المنزل	128	42.1	2
5	عدم تحمل الرجل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة	65	21.4	5
م	معوقات التمكين الزراعي	التكرار	%	الترتيب
1	صغر حجم الحيازة الزراعية	120	39.5	3
2	صعوبة وصول المعلومة الزراعية للمرأة الريفية	88	28.9	4
3	صعوبة تسويق المنتجات الزراعية للريفيات	150	49.3	1
4	محدودية الإستفادة من خدمات الإرشاد الزراعي	75	24.7	5
5	حاجة العمل الزراعي لمجهود بدني شاق	135	44.4	2

كما يبين جدول (18) أهم المعوقات التي تعيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات حيث تبين من الجدول أن معوق نقص فرص العمل المتاحة أمام المرأة الريفية تأتي في المقدمة بنسبة 60.0% بينما يأتي معوق عدم قدرة المرأة علي التوفيق بين واجباتها المنزلية ومتطلبات عملها خارج المنزل في الترتيب الثاني بنسبة 42.1% بينما تأتي في الترتيب الثالث معوق تدني مستوي الأجور للمرأة الريفية بنسبة 37.5% ثم في الترتيب الرابع تبعية المرأة الاقتصادية للرجل يليها في الترتيب الخامس عدم تحمل الرجل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة

يوضح جدول (18) أهم المعوقات التي تعيق التمكين الزراعي للمرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات حيث تبين من الجدول أن معوق صعوبة تسويق المنتجات الزراعية للريفيات تأتي في المقدمة بنسبة 49.3% حيث افاد بذلك تقريباً نصف أفراد العينة ويأتي في الترتيب الثاني معوق حاجة العمل الزراعي لمجهود بدني شاق بنسبة 44.4% ثم تأتي في الترتيب الثالث معوق صغر حجم الحيازة الزراعية بنسبة 39.5% ومعوق صعوبة وصول المعلومة الزراعية للمرأة الريفية تأتي في الترتيب الرابع وأخيراً محدودية الاستفادة من خدمات الإرشاد الزراعي.

#### سادساً: المتطلبات التي تساعد على التمكين الاجتماعي والاقتصادي والزراعي للمرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات.

يعرض جدول (19) المتطلبات التي تساعد المرأة الريفية علي تمكينها اجتماعياً من وجهة نظر المبحوثات حيث جاء في مقدمة المتطلبات تحقيق تكافؤ الفرص في مجال التعليم للمرأة الريفية بنسبة 56.6% وجاء المطلب الثاني تدريب المرأة الريفية علي كيفية المشاركة في عملية التنمية حيث أقر ذلك أكثر من نصف العينة بنسبة 51% ثم جاء في الترتيب الثالث التوسع في إقامة فصول محو الأمية وتشجيع المرأة علي الإلتحاق بها بنسبة 36.2% ثم جاء مطلب الاهتمام بتحسين الخدمات المقدمة للمرأة الريفية وأسرتها في الترتيب الرابع وأخيراً جاء مطلب ضرورة العمل علي تنمية وعي المرأة الريفية بذاتها وحقوقها .

ويبين جدول (19) أهم المتطلبات التي تساعد علي التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات حيث يأتي المطلب الأول تحقيق تكافؤ الفرص في مجال العمل للمرأة الريفية بنسبة 52.6% كما يأتي في الترتيب الثاني عمل دورات تدريبية لتأهيل المرأة الريفية للحصول علي فرصة عمل بنسبة 47.7% ويأتي المطلب الثالث تدريب المرأة علي كيفية إدارة المشاريع الإنتاجية والصناعات الريفية بنسبة 39.5% ثم المطلب الرابع وهو فتح الأسواق أمام المرأة الريفية لتسويق منتجاتها وأخيراً جاء مطلب تسهيل إجراءات الحصول علي القروض وتخفيض سعر الفائدة.

يوضح جدول (19) أهم المتطلبات التي تساعد علي التمكين الزراعي للمرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات حيث يأتي المطلب الأول فتح منافذ لتسويق المنتجات الزراعية للمرأة الريفية بنسبة 53.3% وأفاد بذلك ما يقارب من نصف أفراد العينة ويأتي المطلب الثاني إدخال ميكنة زراعية حديثة بنسبة 44.1% ثم جاء المطلب الثالث توفير مستلزمات الإنتاج بالجمعيات الزراعية والمراكز الإرشادية بنسبة 42.1% في حين جاء المطلب الرابع زيادة عدد المرشدات الريفيات الزراعيات لتوعية المرأة الريفية وأخيراً تدريب المرأة الريفية علي كل ما هو حديث في الزراعة .

جدول (19) المتطلبات التي تساعد علي التمكين الاجتماعي والاقتصادي والزراعي للمرأة الريفية.

م	المتطلبات التي تساعد علي التمكين الاجتماعي	التكرار	%	الترتيب
1	تحقيق تكافؤ الفرص في مجال التعليم للمرأة الريفية	172	56.6	1
2	التوسع في إقامة فصول محو الأمية وتشجيع المرأة علي الإلتحاق بها	110	36.2	3
3	تدريب المرأة الريفية علي كيفية المشاركة في عملية التنمية	155	51	2
4	الاهتمام بتحسين الخدمات المقدمة للمرأة الريفية وأسرتها	95	31.3	4
5	ضرورة العمل علي تنمية وعي المرأة الريفية بذاتها وحقوقها	73	24.0	5
م	المتطلبات التي تساعد علي التمكين الاقتصادي	التكرار	%	الترتيب
1	تحقيق تكافؤ الفرص في مجال العمل للمرأة الريفية	160	52.6	1
2	عمل دورات تدريبية لتأهيل المرأة الريفية للحصول علي فرصة عمل	145	47.7	2
3	تدريب المرأة علي كيفية إدارة المشاريع الإنتاجية والصناعات الريفية	120	39.5	3
4	تسهيل إجراءات الحصول علي القروض وتخفيض سعر الفائدة	80	26.3	5
5	فتح الأسواق امام المرأة الريفية لتسويق منتجاتها	115	37.8	4
م	المتطلبات التي تساعد علي التمكين الزراعي	التكرار	%	الترتيب
1	فتح منافذ لتسويق المنتجات الزراعية للمرأة الريفية	162	53.3	1
2	توفير مستلزمات الإنتاج بالجمعيات الزراعية	128	42.1	3
3	إدخال ميكنة زراعية حديثة	134	44.1	2
4	زيادة عدد المرشحات الريفيات الزراعيات	105	34.5	4
5	تدريب المرأة الريفية علي كل ما هو حديث في الزراعة	90	29.6	5

**التوصيات:**

- في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن التوصية بما يلي :
- 1- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التمكين الاجتماعي للمبحوثات مرتفع بنسبة 72.7% ووفقاً للمتطلبات التي تساعد علي التمكين الاجتماعي من وجهة نظر المبحوثات توصي الدراسة بما يلي:
    - ضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة لمحو أمية المرأة الريفية حيث أظهرت نتائج الدراسة أن 49.3% من المبحوثات أميات وذلك من خلال التوسع في فتح فصول محو الأمية وتشجيع النساء علي الإلتحاق بها لإكسابهن المعارف والمهارات المختلفة .
    - ضرورة قيام جمعيات تنمية المجتمع بمنطقة الدراسة بتخصيص جزء من برامجها وأنشطتها لصالح تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية المتكاملة للمبحوثات الريفيات وأسرهن .
    - تطوير المستوي الثقافي من خلال البرامج الإعلامية الهادفة الخاصة بالمرأة لرفع مستوي التدريب علي العمل التطوعي والعمل الجماعي والأنشطة النسائية المختلفة للمرأة .
    - تكثيف حملات التوعية للمساعدة علي تخطي المفاهيم والعادات والتقاليد التي تحد من دور المرأة في التنمية بشكل عام .

2 - أوضحت نتائج الدراسة أن مستوى التمكين الاقتصادي للمبحوثات متوسط بنسبة 68.8% ووفقاً للمتطلبات التي تساعد علي التمكين الاقتصادي من وجهة نظر المبحوثات توصي الدراسة بما يلي :

- ضرورة القيام بتنفيذ بعض البرامج التدريبية الهادفة إلي تحسين مستوى معارف ومهارات المرأة الريفية في مجال تنفيذ بعض الحرف والأنشطة الاقتصادية المختلفة المدرة للدخل من خلال الندوات والاجتماعات عبر منظمات المجتمع المدني حيث ذكرت قرابة نصف المبحوثات بنسبة 48.4% أن دخلهن الشهري لا يكفي .

- تشجيع نمط الإنتاج المنزلي الذي يتلائم مع ظروف المرأة الريفية كأحد أدوات خلق فرص العمل وزيادة الدخل وتحسين الأحوال الاقتصادية ، و تأصيل فكرة المشروعات الصغيرة وتشجيع الريفيات علي الإقدام عليها حتي تصبح المرأة الريفية ذات قوة إقتصادية داخل أسرتها حيث أكدت النتائج أن النسبة الأكبر من المبحوثات متزوجات 68.1% وأن غالبيةهن يتراوح أعداد أفراد أسرهن ما بين ( 4 - 7 ) فرد ، كما أن الغالبية العظمى منهن لا تعملن حيث بلغت نسبتهن 82.2% .

- التركيز علي تداول بعض التجارب الناجحة للقيادات النسائية من خلال البرامج الإعلامية المختلفة وإتباع أسلوب المحاكاة لإظهار القدرات والطاقات النسائية وكيفية الإستفادة منها .

- دعم أنشطة المرأة الريفية بالجمعيات الأهلية وإقامة معارض خاصة بعرض المنتجات النسائية لتسويقها والترويج لها .

- التوسع في برامج تقديم القروض الميسرة للمرأة الريفية للبدء في مشاريع إنتاجية بهدف رفع مستوى معيشتهن.

3- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التمكين الزراعي للمبحوثات متوسط بنسبة 58.6% ووفقاً للمتطلبات التي تساعد علي التمكين الزراعي من وجهة نظر المبحوثات توصي الدراسة بما يلي :

- ضرورة التوجه نحو إدخال ميكنة زراعية حديثة لتفادي مشكلة المجهود البدني الناتج عن خدمة الأرض وذلك عن طريق الخدمات المقدمة من التعاونيات الزراعية والبنك الزراعي المصري

- العمل علي فتح منافذ لتسويق المنتجات الزراعية للريفيات مع تبني مفهوم التسويق الإلكتروني عبر الشبكات الإلكترونية لوزارة الزراعة وإعادة تفعيلها بالشكل المطلوب.

- قيام جهاز الإرشاد الزراعي بعقد دورات تدريبية لتنمية المستوى المهاري للمرأة الريفية في مجال الأنشطة الإنتاجية الزراعية ونقل المعلومات الزراعية عن طريق الرائدات الريفيات والمرشدات الزراعيات وعبر إستخدام تقنيات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل التليفون المحمول والشبكات الزراعية المتخصصة.

#### المراجع:

أولاً : مراجع عربية:

- 1- إستراتيجية تمكين المرأة 2030 (2019): الهيئة العامة للإستعلامات .
- 2- الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 (2017): الرؤية ومحاو العمل، الطبعة الأولى ، مارس ، صص 7 - 8 .



- 3- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(2019): البيان الصحفي الصادر بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية ، سبتمبر.
- 4- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(2020): النشرة السنوية المجمع لنتائج بحث القوي العاملة 2019 ، نشرة القوي العاملة ( أكتوبر – ديسمبر 2019 ) .
- 5- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020): مصر في أرقام .
- 6- الحيدري، عبد الرحيم عبد الرحيم (2000): محاضرات في أساسيات علم السيكولوجيا ، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.
- 7- الخشمي، جواهر بنت صالح (1431): المعوقات التي تواجه تمكين المرأة السعودية من العمل في المجتمع السعودي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الإمام محمد بن سعود كلية العلوم الاجتماعية.
- 8- الدراغمة، تمام جميل عمر (2014): فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية إقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.
- 9- الزغول، عماد عبد الرحيم (2013): نظريات التعلم، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع
- 10- الساعاتي ، سامية حسن (2003): علم اجتماع المرأة، مكتبة الأسرة ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .
- 11- الشناوي ، ليلي حماد (2006) : سياسات وبرامج الحد من الفقر ، دليل مرجعي برنامج التنمية البشرية، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي .
- 12- العزاوي ، نادية كاظم عنون (2015): التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ودورها في التنمية المستدامة، كلية الزراعة، جامعة بغداد، مجلة المخطط والتنمية العدد (31).
- 13 - المجلس القومي للسكان ، البحيرة (2020 ) بيان بعدد السكان بمحافظة البحيرة .
- 14- المعاينة ، رويدا، ابتسام الكتبي، رشا منصور، فادية كيوان، مريم بنت حسن آل خليفة، مصطفى كامل السيد (2012) :النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي ، منظمة المرأة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة.
- 15- المنتدى الاقتصادي العالمي (2020) : تقرير الفجوة بين الجنسين العالمية.  
The Global Gender Gap Report 2020
- 16- تقرير دور الوزارات والجامعات والجهات المختلفة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 (2018) : الإدارة العامة لسياسات التخطيط ، المجلس القومي للمرأة ، ديسمبر، ص 3 .
- 17- ثابت ، نشوي توفيق (2004): تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة .
- 18- جاد الله، أماني مغاوري (2021): تمكين المرأة الريفية وعلاقتها بالرضا عن الحياة في ضوء الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 42 ، العدد(2) ، أبريل – يونيو.
- 19- حسن، عبد الباسط محمد (1998) : أصول البحث الاجتماعي ، الطبعة الثانية عشر، مكتبة وهبه ، القاهرة ،مصر .

- 20- راشد ، محمد جمال الدين ، عفت عبد الحميد أحمد، مصطفى حمدي أحمد، سها إبراهيم محمد على (2017) : **التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط** ، مجلة أسيوط ، مجلد 48 ، العدد ( 3 ) ، ص ص312 – 326 ،
- 21- زايد ، أحمد (2010) : **تقرير إقليمي عن الدراسات المسحية والمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال علم الاجتماع** ، منظمة المرأة العربية .
- 22- سافوح ، نهي طه محمد (2020) : **محددات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للريفات بمحافظة المنوفية**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية ، جامعة المنصورة، مجلد11 ، العدد (12) ، ص ص 868-895 ، ديسمبر.
- 23- شملوي ، حنان عطا ، نهيل إسماعيل سقف الحيط (2019) : **محددات تمكين المرأة** ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 46 ، العدد (1) ، ملحق 1.
- 24- صالح ، شيماء احمد محمد (2015) : **ظاهرة المرأة المعيلة والآثار المترتبة عليها**، دراسة ميدانية بمحافظة البحيرة ، مجلة الدراسات التربوية والإنسانية ، كلية التربية، جامعة دمنهور ، المجلد السابع ، الجزء الأول ، العدد(4) ، ص ص 386- 416 .
- 25- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2000) : **مداخل سياسات النوع الاجتماعي** ، مكتب غرب آسيا.
- 26- عبد الوهاب، مرفت صدقي (2015): **مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 – 2030** ، جمهورية مصر العربية ، 29 نوفمبر- 1 ديسمبر.
- 27 - عبد الوهاب ، مرفت صدقي (2014) : **المرأة الريفية العاملة بالزراعة وتمكينها زراعياً في ظل تحديات التنمية لما بعد عام 2015 ببعض قري محافظة المنيا**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية ، جامعة المنصورة ، مجلد5 العدد (11) ، ص ص1891-1908.
- 28- كازوز، فاطمة عمر (2016) : **معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا**، كلية الدراسات العليا جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج 2015 – 2016 .
- 29- منظمة العمل الدولية،الإجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 11-14 تشرين الأول /أكتوبر 2011 .-AFRm: 12- Regional meeting p. 2011-og-0217-Ar dock
- 30- نجم، منور عدنان (2013): **دورالمؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية**، دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية ، مجلد 21، العدد (3) ، ص ص 239- 276 ، يوليو.
- ثانياً: مراجع أجنبية:
- 31- Abdel – Rahman, Mahmoud Mesbah, (1982): **Macroscopic Analysis of Human Fertility: Theoretical and Methodological Assessment**, Unpublished Ph. D., Dissertation, Iowa state University Ames, Iowa, U.S.A

- 32- Alkier, Sabina, 2013, **Instructional Guide on the Women's Empowerment in Agriculture index**, International Food Policy Research Institute
- 33- Alsop, R.; M. Bertelsen; and J. Holland, **Empowerment in Practice from Analysis to Implementation**. Washington, DC: World Bank, 2006.
- 34- International Food Policy Research Institute, 2012, **feed the Future, Women's Empowerment in Agriculture Index**: Report from Qualitative Case Studies in Bangladesh, Guatemala, and Uganda. Published report submitted to the International Food Policy Research Institute, Washington
- 35- Kabeer, N., **Reflections on the measurement of women's Empowerment, Discussing women's empowerment – theory and practice**, Institute of Development Studies (IDS), No5, UK. 2015.
- 36- Longwe, Sara. **Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination? In Gender and Development**, an Oxfam journal, volume 6.No.2. July. 1998

## **Social, Economic and Agricultural Empowerment of Rural Women in Behaira Governorate**

**Dr/ Huda Moustafa Hlil      Dr/ Tiesseer Kassem Bazina**

Agricultural Extension and Rural Development Research Institute, A.R.C.

### **ABSTRACT:**

The study aimed at identifying the level of social, economic, and agricultural empowerment of rural women in Behaira Governorate and identifying the obstacles of social, economic, and agricultural empowerment of rural women from their point of view .as well as identifying the requirements of rural women empowerment socially, economically, and agriculturally. the study was conducted according to a random sample of families with a strength of 304 families ,by 10% of the data related to the number of the families in the villages of Kom EL-Qudah and EL- Siddiq EL-Jadida, affiliated to the Apo EL-Matamir district in Behaira Governorate. suitable statistic methods were used to analyze data, the most important results are 1- Results showed that the total level of social empowerment of the respondents was high by 72.7% while the total level of economic, and agriculture empowerment of the respondents was middle by 68.8 % 58.6 % respectively. 2- Most important obstacle that impede the social empowerment of rural women is illiteracy by42.8% and that the most important requirement that help to empower them socially is achieving equal opportunities in the field of education for rural women by 56.6% . 3- Most important obstacle that hinder the economic of rural women is the lack of job opportunities available to rural women by 60.0 % and that the most important requirement that help empower them economically to achieved equal opportunities in the field work for rural women by 52.6%. 4- Most important obstacle that hinder agricultural empowerment of rural women is the difficulty of marketing agricultural products to rural women by 49.3 % and that the most important requirement that help empower them agriculturally is to established outlets for marketing agricultural products to rural women by 53.3%.